تعلّق جهات إغاثية عملها في قطاع غزة بسبب الفلتان الأمني (العربي الجديد)

يعمّق الاحتلال الإسرائيلي من حالة الجوع في غزة، عبر غضّ النظر عن عصابات نهب المساعدات التي تعمل بالقرب من نقاط تمركزه وأمام قناصته، بينما يستهدف الشرطة الفلسطينية

الطابور الخامس

عصابات نهب المساعدات بحماية الاحتلال

غزة ـ **أحمد عيسى**

عادت النازحة الأربعينية فاطمة رمضان، إلى مركز الإيواء الذي تقيم فيه بمحافظة رفح، جنوبيّ القطاع، تجرّ أذيال الخيبة، بعد فشلها في الحصول على أي من المساعدات التي حملتها شاحنة مليئة بالطرود الغذائية أوقفتها مجموعة من الشبان يحملون عصى وحجارة، وسرعان ما نهبوا محتوياتها بالكامل. تقول فاطمة التي رافقها ابنها محمود (16 عاماً)، لـ«العربي الجديد»: «هؤلاء اللصوص يسارعون إلى نهب كل شيء في دقائق، ثم يبيعون المساعدات لتجار يعرضونها في الأسواق بأسعار عالية جداً». ولم تكن هذه الحادثة هي الأولى، بل تكررت 80 مرة في مناطق وسط قطاع غزة وجنوبه، بعضها نجحت وأخرى أفلت السائقون بحمولتهم بأعجوبة، خلال الفترة منذ بداية فبراير/ شباط الماضي وحتى اليوم، وما زاد الطين بلة، استهداف الاحتلال الإسرائيلي لشرطة تأمين المساعدات، ما شجع اللصوص على مهاجمتها، وفق ما يؤكده ثلاثة من القائمين على توزيع المساعدات، اثنان منهم يعملون في مؤسستين دوليتين، وآخر في مؤسسة محلية، ومصدر أمني مطلع، رفض ذكر اسمه لحساسية الوضع في القطاع.

خريطة المناطق الخطرة

عبر جولة ميدانية رصدت «العربي الجديد» ثلاث مناطق يتركز فيها نشاط اللصوص الذين يعترضون شاحنات المساعدات في محافظة رفح، التي تؤوي نحو 1,4 مليون فلسطيني ما بين نازح ومواطن، وفق آخر إحصاء صادر عن بلدية رفح، التي تشكل المحطة الأولى للقوافل الواصلة من الجانب المصري. ويُعَدّ محيط بوابة معبر رفح، التي تنطلق منها الشاحنات، أولى مناطق الاستهداف، إذ أشعلت مجموعة من الأشخاص في السادس عشر من فبراير الماضي إطارات السيارات أمام البوابة الرئيسية للمعبر من الجانب الفلسطيني، ثم عمدوا بعدها إلى فتح البوابة والسطو على مساعدات غذائية كانت في طريقها إلى القطاع، لكن دوريات الشرطة تدخلت لضبط الوضع، بحسب مصدر مسؤول في المعبر تتحفظ «العربي الجديد» على اسمه منعاً لاستهدافه من الاحتلال الإسرائيلي. كذلك تقع محاولات استهداف شاحنات الإغاثة على طول شارع طه حسين في بلدة خربة العدس شماليّ المدينة، الذي يُعَدّ الأطول فيها، وكذلك محور صلاح الدين الحدودي جنوبيّ المحافظة الممتد بين غزة ومصر.

ويقع الاستهداف على أيدي عشرات الشبان، أغلبهم ملثمون ويحملون حجارة وعصياً، ويضعون ما يعرقل حركة الشاحنات على الطريق، ومن ثم يرشقونها بالحجارة، ما يجبر السائقين على التوقف، ليبدأ النهب، وفي حال رفض السائق التوقف، يطلق اللصوص النار عليه، كما حدث ليلة الثامن والعشرين من فبراير الماضي، بعد أن رفض السائق الفلسطيني عزام سعيد الكتناني الانصياع لأوامر اللصوص، خلال سيره غربيّ مدينة رفح، فأطلقوا النار عليه ما أدى إلى وفاته، وفق بيانات مستشفى الشهيد أبو يوسف النجار في رفح، بينما يؤكد مصدر طبي في المشفى ذاته أن نحو 15 سائقاً وحارساً للمساعدات أصيبوا خلال شهر فبراير جراء تكرار هجمات اللصوص على الشاحنات. وينقل اللصوص المساعدات المنهوبة عبر دراجة نارية «توك توك»، من أجل بيعها في الأسواق، وفق ما يكشفه لـ«العربي الجديد» ثلاثة منهم أقرّ من بينهم اثنان بأنهم يبيعون ما نهبوه، في حين قال الثالث، ويدعى فؤاد محمد، إنهم يعترضون الشاحنات بدافع الجوع، وعدم وصول المساعدات إليهم، كذلك فإنهم لا يمتلكون أموالاً لشراء مساعدات منهوبة في السابق، وتباع في الأسواق، قائلاً لـ«العربي الجديد»: «نقف على طريق مرور الشاحنات، ونحاول تعطيلها للحصول على الغذاء»، مقراً بأن عدم قدرة الشرطة على التواجد ساعدهم على استهداف الشاحنات».

الاحتلال يستهدف الشرطة

يعمل التاجر إبراهيم يوسف في بيع مواد غذائية في مركز محافظة رفح، ويقول إنه يحصل على بضاعته من أشخاص تمكنوا من مهاجمة الشاحنات ونهب الطرود الغذائية، ويتابع: «اشتريت طروداً قيمة كل منها بـ 150 شيكلاً (42 دولاراً)، ونربح ما بين 10و20%، والأمر بات معروفاً في غزة، خصوصاً في شهري يناير/ كانون الثاني وفبراير اللذين شهدا ذروة عمليات السلب والنهب للشاحنات». ويساعد الاحتلال من ينهبون الشاحنات عبر نشر الفلتان وتغذية الفوضى من خلال استهداف عناصر الشرطة ومقارّها، والقائمين على توزيع المساعدات، بينما يحاول خلق أجسام موازية من بعض العائلات، كما أعلن ذلك في مناطق شماليّ القطاع، إلا أنه فشل ولم يستطع إنشاء جسم يحاكي تجربة «روابط القرى» التي كان يفترض أن تتعاون مع المحتل، وحاولت الحكومة الإسرائيلية تطبيقها في الأراضي المحتلة بالضفة الغربية، كما يوضح إسماعيل الثوابتة، المدير العام للمكتب الإعلامي الحكومي في غزة.

80 عملية نهب لشاحنات المساعدات سُجلت خلال فبراير 2024

استشهاد 35 من عناصر الشرطة المسؤولين عن تأمين المساعدات

ويتفق رامي عبده، رئيس المرصد «الأورومتوسطي» لحقوق الإنسان (منظمة مستقلة مقرها في جنيف)، مع الرأي السابق في أن «دولة الاحتلال تعمل على تغذية الفوضى في الشارع الغزي، وهو ما نراه بشكل جليّ في أثناء نقل المساعدات»، قائلاً إن المرصد وثق 23 عملية استهداف مباشرة لأفراد الشرطة المدنية، 6 منها وقعت خلال تأمين قوافل شاحنات المساعدات، بالإضافة إلى عرقلة كل المبادرات المجتمعية التي تسعى لمحاولة خلق عملية نقل آمن للمساعدات. واستشهد 35 من عناصر الشرطة المسؤولين عن تأمين المساعدات جراء استهداف الاحتلال لهم، بحسب بيانات المكتب الإعلامي الحكومي، ومن أبرز العمليات قصف مُسيَّرة إسرائيلية في صباح العاشر من فبراير الماضي مركبة في حيّ تل السلطان في رفح، بينما كان داخلها مدير مباحث رفح أحمد اليعقوبي، ونائبه أيمن الرنتيسي، ورئيس قسم مباحث التموين إبراهيم شتات، ما أدى إلى استشهادهم، بحسب إفادة يوسف إبراهيم، الباحث الميداني في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الذي وثق استهداف مسيَّرة إسرائيلية أخرى في اليوم ذاته، وتحديداً عقب 6 ساعات من حادثة الاغتيال الأولى، لمركبة ثانية تابعة للشرطة كانت تسير في حيّ البرازيل جنوبيّ رفح، ما أدى إلى استشهاد اثنين من أفراد الشرطة. ويضيف إبراهيم: «استشهد 6 من أفراد الشرطة الفلسطينية، وأُصيب آخرون من المارّة بجروح مختلفة، بعد قصف مركبتهم شماليّ المدينة في 6 فبراير الماضي، بينما كانوا يحاولون حماية شاحنات المساعدات التي تتعرّض للسرقة».

عصابات في حماية الاحتلال

تعمل عصابات النهب والتخريب بحماية مباشرة من الاحتلال، إذ تمارس مهامها بالقرب من الدبابات والمدافع الإسرائيلية، التي لا تعترض طريقهم، كما حصل مساء الثامن والعشرين من الشهر الماضي في مجمع ناصر الطبي بمدينة خانيونس جنوبيّ القطاع، الذي تعرضت أقسامه ومبانيه للسرقة والنهب ثم إحراق بعض الأقسام من قبل لصوص، بعد انسحاب الدبابات الإسرائيلية منه، كما يقول الدكتور أشرف القدرة، الناطق باسم وزارة الصحة، موضحاً أن الاحتلال الإسرائيلي أفسح المجال «للعملاء والمأجورين» لتخريب المجمع ودماره ونهبه، بعدما دخل هؤلاء على مرأى من القناصة الإسرائيليين، بينما منعت الطواقم الطبية والإدارية من العودة لممارسة عملها، ورفض الاحتلال المطالبات المتكررة بوجود ممرات آمنة لدخول المرضى والطواقم الطبية وخروجهم. بالإضافة إلى ما سبق، تؤكد إفادات سائقي شاحنات التقاهم معدّ التحقيق عند معبر رفح، تمركز مجموعة من المسلحين شرقاً، عند الحدود مع مصر، يحاولون قطع الطريق على شاحنات المساعدات، ويبتزون السائقين بدفع أموال مقابل السماح لهم بالمرور، معتمدين على وجودهم في مناطق قريبة من تمركز الاحتلال، وبالتالي عدم قدرة الشرطة الفلسطينية على الوصول إليهم. ونقل ستة غزيين مقيمين في مدينة رفح، شهادات عن أقاربهم في شمال القطاع، تشير إلى سيطرة عصابات مسلحة على شاحنات مساعدات تصل إلى مناطق الشمال الذي يعاني القاطنون فيه من مجاعة حادة، ويمنعون الأهالي من الحصول على المواد الإغاثية، إذ يبيعونها بأسعار عالية، ليصل ثمن جوال الطحين (يحتوي على 25 كيلوغراماً) إلى 1000 دولار أميركي، ما دفع عناصر الشرطة إلى محاولة التواجد بين الناس بلباس مدني، لمنع النهب. وبحسب شهود العيان، فإن الشرطة قتلت وأصابت عدداً من اللصوص الذين لم ينصاعوا لمحاولات منع النهب.

وينفي مدير شرطة رفح العميد رياض القاضي وجود عصابات منظمة في القطاع، قائلاً: «وجدنا من خلال القبض على بعض الجناة، أن الكثير منهم يقومون بذلك بسبب الحالة الاقتصادية».

جهات إغاثية تعلّق عملها في القطاع

تجبر حالة الفلتان الأمني جهات إغاثية على تعليق عملها في القطاع، إلى أن تتمكن من تأمين طرق نقل المساعدات، ومن بينها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، وفق ما يؤكده المستشار الإعلامي للوكالة عدنان أبو حسنة، موضحاً أن الوكالة تواجه مشاكل في العمل بعد استهداف إسرائيل رجال الشرطة الذين كانوا يحرسون القوافل الداخلة من المعابر، والتي باتت معرّضة للنهب، كذلك تأثر جهاز أمن إدارة معبر رفح، بشدة بسبب مقتل العديد من عناصره في غارات جوية إسرائيلية أخيراً، وكل هذه الظروف أجبرت «أونروا» في بعض الأحيان على التوقف مؤقتاً عن تفريغ الإمدادات وتوزيعها بسبب المخاوف الأمنية، على أن تستأنف العمل عقب تأمين الطرقات. كذلك أعلن برنامج الأغذية العالمي عبر موقعه الإلكتروني، في 20 فبراير الماضي، وقف تقديم المساعدات الغذائية الحيوية إلى شمال قطاع غزة «حتى تتوافر الظروف التي تسمح بالتوزيع الآمن»، دون إعلان موعد لاستئنافها، «وهو ما يعني الحكم بالإعدام والموت على المحاصرين في غزة، ويضاعف من تدهور الأوضاع الإنسانية»، كما يقول الثوابتة.